معهد التخطيط القومي

نشاط المتابعات العلمية

الحلقة السادسة ٥/٤/٢٠١٧

عقدت الحلقة السادسة من نشاط المتابعات العلمية بمعهد التخطيط القومي والتي تناولت عرض لتقرير التنافسية العالمي والصادر عن منتدي الأعمال الدولي World Economic Forum وذلك بواسطة الأستاذ الدكتور/ خالد زكريا الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية بالمعهد.

بدأت الحلقة بتقديم الأستاذة الدكتور عزيزة عبدالرزاق الأستاذ المتفرغ بمركز السايسات الاقتصاية الكلية – منسق نشاط المتابعا العلمية – لموضوع التقرير وأهم ما يحتوية بصورة عامة بالإضافة إلي ذكر وضع مصر الحالي كما جاء بتقرير التنافسية المصري.

تناول عرض الأستاذ الدكتور / خالد زكريا تقديم لمفهوم التنافسية وأنة يرتبط بالتنمية الاقتصادية. ويُعنى بالإنتاجية الخاصة بمجموعة من الأطراف مثل القطاعات، والشركات، والأقاليم مع الأخذ في الاعتبار كل من السياق السياسي والاقتصادي الذي تعمل فيه هذه الأطراف. كما تعرض سيادته لمفهوم التافسية كما ورد بالتقرير بأنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تُحدد مستوى الإنتاجية لإحدى الاقتصاديات؛ والتي بالتالي تحدد مستوى الرفاهية الذي من الممكن أن تصل إليه الدولة.

وذكر سيادته بأن المنتدى الاقتصادي العالمي يقوم بنشر مؤشر التنافسية العالمية سنوياً. ويضم المؤشر ١١٤ معيار تُعنى بمفاهيم متعلقة بالإنتاجية والرفاهية طويلة المدى. يتم تجميع تلك المعايير في ١٢ محور مختلف، والتي بدورها تم توزيعها تحت ثلاث مجموعات متمثلة في المتطلبات الأساسية، ومعززات الكفاءة، وعوامل الابتكار والتطوير. كما ذكر سيادته أن مؤشر التنافسية يفترض أن الاقتصاد يمر بثلاثة مراحل؛ المرحلة الأولى يكون فيها الاقتصاد مدفوع بعناصر الإنتاج الاولية (factor–driven economy) ثم تأتي المرحلةو الثانية والتي تكون أصبحت الدولة فيها أكثر تنافسية كلما زادت الإنتاجية وارتفعت الأجور ودارت عجلة التنمية لتصل إلى المرحلة الثانية التي يكون فيها الاقتصاد مدفوع بالكفاءة (efficiency–driven economy) وهنا يجب أن تقوم الدولة بتطوير عمليات الإنتاج وزيادة الجودة. ثم تأتي المرحلة الثالثة التي يكون فيها الاقتصاد مدفوع بالابتكار (innovation–driven economy) وهنا تحتاج الدولة إلى المحافظة على الأجور المرتفعة ومستوى المعيشة المرتفع، ولن يتم ذلك إلا إذا كانت الدولة قادرة على المنافسة باستخدام عمليات الإنتاج الأكثر تطوراً أو تطوير بيئة الأعمال والابتكار.

وفيما يتعلق بمنهجية قياس مؤشر التنافسية ذكر سيادته أن مؤشر التنافسية يتم احتسابة بالعتماد علي ثلاث مؤشرات فرعية (المتطلبات الأساسية، محفزات الكفاءة، عوامل الابتكار والتطور) وتعتمد كل منها علي عد من المحاور الأساسية في حسابها. كما تمت الاشارة إلي أنه يتم تحديد الدول في مؤشر التنافسية العالمي وفقاً لمراحل التنمية المختلفة بناءً على معيارين رئيسيين.

١. المعيار الأول هو مستوى الناتج الإجمالي المحلي للفرد وفقاً لسعر صرف السوق

٢. المعيار الثاني يعتمد على الدخل للبلدان التي تجاوزت المرحلة الأولى ولكن تعتمد في اقتصادها على استخراج الموارد. ويتم قياس هذا المعيار بناءً على حصة السلع والخدمات المعدنية من إجمالي الصادرات.

ثم تم الانتقال لعرض أهم نتائج التقرير والتي تضمنت عرضاً لأفضل وأسوأ عشر دول في كل من المؤشرات الفرعية الثلاثة. كما في الجدول التالي:

المتطلبات الأساسية		محفزات الكفاءة		عوامل الابتكار والتطور	
الأفضل	الأسوأ	الأفضل	الأسوأ	الأفضل	الأسوأ
سنغافورة	سيريالون	الولايات المتحدة الأمريكية	ليبيريا	سويسرا	زيمبابوي
سويسرا	بوروندي	سنغافورة	ملاوي	الولايات المتحدة الأمريكية	سيريالون
هونج كونج	موريتانيا	سويسرا	موزمبيق	ألمانيا	مولدوفا
هولندا	ليبيريا	هونج كونج	زيمبابوي	اليابان	بوليفيا
قطر	موزمبيق	المملكة المتحدة	ليسوتو	السويد	فنزويلا
النرويج	فينزويلا	كندا	سيريالون	هولاندا	بوروندي
السويد	تشاد	ألمانيا	تشاد	فنلندا	نيكاراجوا
نيوزيلاند	نيجيريا	نيوزيلاند	اليمن	إسرائيل	اليمن
لوكسومبورج	ملاوي	هولاندا	بوروندي	المملكة المتحدة	تشاد

كما تطرق النقاش إلي تساؤل هام حول هل تساعد الإصلاحات التى تبنتها الحكومة المصرية فى دعم التنافسية وتحسين وضع المؤشر بالنسبة لمصر؟ وكذلك تناولت المداخلات والمناقشات عدد هام من النقاط والأفكار جاء من أهمها:

- ضرورة النظرة برؤية نقدية لقيم المؤشر حيث إنه في بعضها قدر من عدم الاتساق كحالة تسجيل مصر للقيمة ٢٥ في مؤشر حجم السوق بينما جاءت قيمة بيئو الاقتصاد الكلي ١٣٤.
- التساؤل حول طبيعة العلاقة بين الجهات المصدرة للتقارير الدولية ومن بينها مؤشر التنافسية العالمي وأجهزة الإحصاء الوطنية بالبلاد المختلفة وضرورة البحث في كيفية تعظيم الاستفادة من العلاقات المتبادلة في هذا الصدد.
- لابد من أن يتم النظر للاقتصاد المصري نظرة شمولية ورؤية واضحة تعمل جنيع القطاعات المختلفة في إطارها.
- التقرير لم يأت بجديد أو شيء غير معروف فيما يخص بحالة الاقتصاد المصري، كما أنه هل يتم الحديث عن تنافسية الدول أم تنافسية قطاعات بعينها كالصناعة أو الزراعة وغيرها من القطاعات المختلفة.
- لابد من تنظيم عملية نقل التكنولوجيا في إطار علمي واضح يعظم من استفادة مصر من تجارب الدول المختلفة.
- ضرورة إيجاد لجنة تنسيقية لوضع خطط التنمية طويلة الأجل كما كان متبعاً في مصر في حمسينيات القرن الماصي بما يلزم الوزارات المختلفة من العمل ووضع خطط عملها المختلفة في إطار متناسق يخدم عملية التنممية في الدول ككل.